

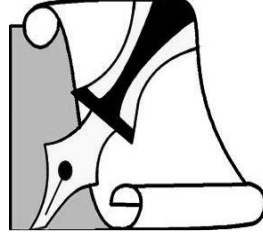


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net  
Email: baheth@bahethcenter.net  
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

توقّف السياسيون والمراقبون ملياً عند الخطاب الأخير للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، والذي أعلن فيه البرنامج الانتخابي لحزب الله الذي شدّد أساساً على أهمية الإصلاح في النظام السياسي اللبناني انطلاقاً من مكافحة آفة الفساد، وكان لافتاً أن السيد نصر الله قد أعلن أنه سيتابع موضوع الفساد شخصياً بما يشبه تقديم الالتزام منه وهو ما يضع مسؤولية كبيرة على الرجل.

ويمكن القول أن السيد نصر الله قد أعلن برنامجاً في سبيل إنتاج سلطة وطنية انطلاقاً من الاستقرار الذي أمنتته المعادلة الثلاثية للجيش والشعب والمقاومة، وهو الإنجاز الذي قدّم فيه الحزب كما الدولة الدماء وبات لزاماً استكمالاً بالانخراط أكثر في النظام السياسي اللبناني. ويجدر القول هنا أن الحزب مُطالب من قبل جمهوره، الذي لا يقتصر على المحازيين بل يشمل كل من كان على قناعة بهذه المسيرة المقاومة من أية فئة كان، بالعمل جدّياً على الإنخراط أكثر في اللعبة السياسية الداخلية.

ومن المفيد التذكير أن ابتعاد الحزب عن هذا الأمر لم يأتِ بمفاعيل إيجابية على شرائح كبيرة من جمهوره. ففي فترة التسعينيات مثل الاحتلال الإسرائيلي الأولوية بالنسبة إلى الحزب، لكن هذا الأمر لم يمنعه من اتّخاذ قرار تاريخي بدخول النظام السياسي اللبناني عبر المجلس النيابي، وقد أزال هذا الأمر بعض الهواجس لدى فئات كبيرة ومنها فئات داخل المجتمع الشيعي نفسه، ما ترافق مع تولّي السيد حسن نصر الله الأمانة العامة للحزب.

لكن الحزب قد تذرّ مراراً من عدم تولّي حصّته في المجلس النيابي وقد تكرّر هذا الأمر مرات عدّة وكانت أسبابه عديدة، منها ما له علاقة بالوضع السياسي القائم عبر الوجود السوري المسيطر على الساحة، ومنه ما له علاقة بقرار استراتيجي اتّخذه الحزب بعدم القتال سياسياً في الداخل خاصة في فترة ما قبل تحرير العام ٢٠٠٠.

لكن هذا الأمر لم يكن مبرراً بعدها، وإذا كان الحزب قد اتّخذ على عاتقه تمرير المرحلة العام ٢٠٠٥ مع الانسحاب السوري من لبنان، إلا أنّ كثيرين يطالبون بالانخراط أكثر في المعادلة

الداخلية كون ذلك من حقّه، وإضافة إلى أنّ ذلك يخدم شرائحه الاجتماعية، إلّا أنّه بالدرجة الأولى يساهم في خدمة النظام السياسي والاجتماعي اللبناني عبر تصدّي الحزب لإصلاح النظام المهترىء والفساد وهو ما سيعود بالنفع على اللبنانيين جميعاً ومنهم جمهور الحزب. ويرى كثيرون أن العلاقة بين الحزب وقواعده الاجتماعية باتت تحتاج إلى حوار مباشر مع السيد نصرالله الذي يمكن له أن يقلّص فجوة آخذة في التصاعد بين الحزب وبعض الشرائح الاجتماعية التي باتت تطالب بتفاهم اجتماعي واقتصادي ثابت مع المقاومة والحزب، يضمّنه السيد نصرالله شخصياً ويكون تصحيح خلل إجحاف الدولة من أولوياته، بالطبع إلى جانب موضوع المقاومة في وجه إسرائيل والجماعات المسلّحة المُعادية.

وإذا كان الحزب يعرف سبب هذا الطرح في هذه الظروف، فإنّ البعض يحلّل أن هذا الأمر يأتي مع قراءة الحزب الحالية للوضع المالي في لبنان ومعاينته كونه يتّجه نحو الهاوية بما يُهدّد الأمن الاجتماعي والاستقرار، ما سيؤدّي إلى الإضرار بمُنجزات المقاومة التي تحقّقت بالدم سواء في وجه إسرائيل أو في وجه التكفيريين.

كما أن هذا الأمر جاء مفيداً في هذه اللحظة السياسية كون بعض الخارج يعمل على استغلال الأوضاع المالية الصعبة والفساد المستشري في الوزارات والإدارات العامة، خصوصاً وأن هذه الدول تستفيد من هذه المشاكل لتقييد المؤسسات وتكبيّلها ومن ثم فرض ديون جديدة على اللبنانيين.

ويأمل كثيرون خيراً في الخطاب الأخير للسيد نصر الله خاصة وأنّه أعلن عن مكافحة الفساد وذلك عبر البرنامج الانتخابي للحزب الذي يركّز على مجموعة عناوين يريد الحزب من خلال النواب الذين سيصلون إلى الندوة البرلمانية أن يعمل على تحقيقها.

ويجب القول أن الأولوية بالنسبة إلى كثيرين تتمثّل في عملية الإصلاح السياسي والإداري في مؤسسات الدولة، وكان لافتاً أن السيد نصر الله شدّد على أهمية تعزيز الدور التشريعي

للمجلس النيابي مع الدعوة، وهذا مهم، إلتعزيز دور الهيئات الرقابية مع أولوية محاربة الفساد لحفظ الدولة ومنع حصول الكارثة المالية والاقتصادية.

ومن الممكن القول أن الخطاب شكّل نقلة نوعيّة في أدبيات الحزب، ويذهب البعض إلى اعتبار أن الحزب أطلق مقاومة جديدة ضد عدوّ جديدٍ يتمثّل في الفساد أعلن السيد نصر الله أنّه سيتابعه شخصياً، كاشفاً عن تشكيل إطار تنظيمي متخصص داخل الحزب لمواجهة الفساد والهدر، داعياً إلى خطوات من شأنها تحقيق الإصلاح على كل المستويات في الدولة.

ويقول مراقبون أن الحزب لم يعد في إمكانه الاستمرار في التهرّب من الخوض في هذا الاستحقاق المؤجّل، وأنه لا بدّ له من المواءمة بين حضوره الضروري في مواجهة التحديات الاستراتيجية ودوره المفترض في معركة مكافحة الفساد الذي يهدّد مجتمع المقاومة ويات يتسلّل حتى إلى داخله.

ويشير هؤلاء إلى أن السيد نصر الله قد وضع رصيده وصدقّيته على المحك، ويات محطّامال جمهوره الوثاق من قدراته، بالاستناد إلى حصيلة التجارب السابقة التي تُظهر أنه متى قال فعل، ومتى التزم وفي، ما يضعه أمام اختبارٍ دقيق، لعلّه أصعب من اختبار الصراع مع العدو الاسرائيلي والإرهاب التكفيري، وهو أمر، للأسف، ظهرت في الماضي صعوبته، أي مكافحة في سبيل الإصلاح في الداخل، محقّقاً فجوة بين العمل الجهادي المميّز للحزب من جهة، وعدم إلمامه بضرورات السياسة الداخلية، من جهةٍ أخرى.

ويلفت البعض إلى أنّ قرار الحزب على هذا الصعيد قد يقوده لاحقاً إلى صدمات مع الخصوم والحلفاء على حدّ سواء، وهنا سيكون معيار الصدقيّة والنزاهة إذ إن هذا الأمر يظهر في عدم التمييز بين الخصم والحليف عندما يتعلّق الأمر بالتصدّي للإرتكابات والصفقات.

لكن البعض الآخر يشدّد على صعوبة هذا الأمر، وقد يلاقي الحزب استحالة في محاسبة الحليف والصديق خاصة وأن الحزب يعد طارئاً نسبياً على هذا الصعيد بينما يبدو غيره متمرساً ومنخرطاً في النظام السياسي البالي.

كما كان لافتاً في خطاب السيد نصر الله أنه وجّه رسالة إلى الخارج أيضاً على وقع مؤتمرات الدعم الدولي للبنان.

وتقول قراءة سياسية من خارج اصطفايي ٨ و ١٤ آذار، أن السيد نصر الله أراد الإيحاء بأن المعنيين في المجتمع الدولي ليسوا المولجين أن يضعوا للدولة السياسات الاقتصادية والمالية ويحددوا لها الأولويات والخيارات، وإنما هذا الأمر يعود إلى المجتمع السياسي اللبناني تبعاً لمصالحه الوطنية، مهما كانت الضغوط عليه أو ما يقال عن عقوبات مالية أميركية على عددٍ من كوادره ومؤسساته، لا بل إن مكافحة الفساد ستجعل الحزب منخرطاً إلى حدّ الشراكة في النظام السياسي اللبناني وفي تحديد الاتجاهات الاقتصادية والمالية للبنان الذي سيتضرر بكامله منأية عقوبات عليه.

على الصعيد الأميركي بالذات، يقول بعض المتابعين أن ثمة مخاوف جدية حول وجود توجه أميركي حاسم لدفع الكونغرس إلى إقرار سلسلة عقوبات جديدة على الحزب، تركز على كونه منظمة ترتكب جرائم الفساد والإتجار بالمخدرات، في شكل عابر للحدود، وذلك بغية جعل صورته القانونية دولياً محلّ ملاحقة، ليس فقط أميركياً، بل أوروبياً وحتى عربياً في ظلّ وجود أدوات عربية طيبة عند الأميركي. وبذلك يكون الأميركيون قد نفذوا من ثغرة كون الحزب يمثل خطراً إجرامياً إضافة إلى خطره "الارهابي".

وثمة مخاوف من أن يكون هذا الأمر بداية مسار أميركي جديد أكثر شراسة ضد الحزب، في ظلّ إدارة الرئيس الأميركي الجديد المتهور دونالد ترامب، يهدف إلى محاصرته خارجياً وأيضاً داخلياً، وذلك تحت وطأة اتّهامه بالجريمة والفساد. وعلم أن ثمة مساعٍ لمطالبة الأجهزة الأميركية المعنية بالتحرك لرصد كل أصول أموال الحزب وحلفائه السياسيين في لبنان داخل أميركا، وذلك مقدّمة لتجميدها.

على أن البعض يُعيد التحوّل في سياسة حزب الله إلى نضوج أجهزة الحزب واكتسابه خبرة كافية ووافية في العمل السياسي الداخلي. هنا، يشير متابعون إلى أن اللجنة الخاصة التي تحدّث

السيد نصر الله عن تشكيلها لمتابعة قضايا الفساد لن تكون محصورة بمنطقة أو حزب أو طائفة، بل ستكون مواجهة لكل أشكال الفساد الداخلي سواء في البيئة الشيعية أو على المستوى الوطني.

ومن المفيد القول أن انخراط الحزب بهذا الشكل في معركة الفساد سيؤدي إلى إحراج خصومه ناهيك عن حلفائه وسيشجع القوى الإصلاحية على العمل بمزيد من الجرأة على هذا الصعيد.

في المقابل، يقول البعض من المعسكر المواجه للحزب أن السياسة الجديدة للحزب قد جاءت بمنأى عن الحليف الأوثق للحزب الرئيس نبيه بري، وهي سياسة لن تؤدي في كل الأحوال إلى نتيجة كون حزب الله غير قادر على خرق النظام الفاسد وحتى عدم رغبته بذلك، حسب هؤلاء.

ويضيفون أن السيد نصرالله لم يشرح للبنانيين كيف سيساعد الدولة اللبنانية التي تتعرض لضغوط مالية واقتصادية دولية، في سياق محاربة الولايات المتحدة الأميركية وجزء من المجتمع الدولي هذا الحزب، وتصنيف واشنطن للحزب بشقيه السياسي والعسكري بأنه منظمة إرهابية.

ويؤكد هؤلاء أن التمثيل السياسي للطائفة الشيعية في لبنان يكاد يكون اليوم حكراً على حزب الله ومعهم حركة أمل، وبالتالي فإن سماع الصوت الرافض أو المعارض بات أمراً مطلوباً ولكنه بالغ الصعوبة مع "هيمنة" حزب الله و"عسكرة" المجتمع الشيعي في الحروب الخارجية للحزب واعتماده أن لا صوت يعلو فوق صوت المعركة.

من هنا، فإن قوى كبيرة في ما يسمّى بـ ١٤ آذار لا تعول على سياسة جديدة للحزب في مقارعة الفساد، وتشير إلى أنه أمر محدود زمنياً بفعل التحضير للانتخابات لا غير، وقد يكون ذلك لتغطية انخراط هذه القوى في الفساد وفي لعبة المحاصصة الداخلية ومنافعها أكثر من كونه نقداً لسياسة الحزب.

## التيار والقوات والمستقبل

في هذه الأثناء، ينهمك الجميع في التحضير للاستحقاق الانتخابي، وتبدو الأنظار متجهة في شكل رئيسي إلى الساحة المسيحية كون هذه الساحة سترسم ملامح المرحلة المقبلة، وخاصة، بسبب الخلافات الطارئة بين القوتين الرئيسيتين على تلك الساحة وهما التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية.

بعد تفاهم الطرفين بزعامة العماد ميشال عون وسمير جعجع، وإزالة الألغام في وجه وصول عون إلى سدة الرئاسة، مع التذكير دوماً أن العامل الأكبر في وصول عون كان الموقف الداعم له والذي قدّمه حزب الله، طغت مقولة مفادها التالي: سيكتسح المسيحيون الأصوات والمجلس في الانتخابات النيابية المقبلة. وذهب الجانبان إلى القول أن هذا التفاهم يحصل على موافقة ٩٥ في المئة من المجتمع المسيحي. واعتبر كثيرون أن هذا التحالف سيؤسس إلى ضمور للأحزاب المسيحية الأخرى، وإقبال لبيوتات العائلات المسيحية المستقلة. هذا ما تراءى للمواطن اللبناني وللمراقبين وللمحللين غداة توقيع ورقة التفاهم بين الجانبين قبل نيف وعامين.

إلّا أن الأمور طرأ عليها تغيير كبر مع الأيام نتيجة إطلالة القانون القائم على النسبية. وعلم على هذا الصعيد أن الطرفين العوني والقواتي شرعا في تحالفات تخدمهما وبعضها مصلحي وآني، وإن كان هذا الأمر لن يمنع تحالفهما في أية منطقة "على القطعة".

وتشهد بيئة الطرفين اتهامات متبادلة بالتخلي عن الضرورات المسيحية والرئاسية وعدم طي صفحة الماضي الأليمة والتفريط في هدف استرجاع حقوق المسيحيين وصحة تمثيلهم وإنصافهم.

لكن الوقائع الانتخابية الحالية أشارت إلى عكس ذلك وقد أظهر هذا الأمر أن القانون بات أقوى من التفاهم. لا بل وصل الأمر بين الطرفين إلى شبه القطيعة الانتخابية واستحالة التحالف



بينهما حتى في أبسط الدوائر وهو ما يعكس أكبر من مجرد تباين انتخابي إلى حدّ الخلاف السياسي والمصلحي الحقيقي وخاصة مع اتّهام القوات للتيار باحتكار القرار المسيحي وبالتحضير فعلياً لمعركة الرئاسة المقبلة عبر زعيم التيار جبران باسيل. من هنا، اعتمد الطرفان قاعدة "الغاية تبرّر الوسيلة"، وبرّرا لِنفسيهما صياغة تحالفات هجينة وغير واقعية، يقفز فيها كل طرف فوق كل مبادئه وثوابته السياسية.

في ظلّ هذا الوضع، تتقلّص حظوظ أيّة مصالحات مسيحيّة مُقبلة، وسيتبيّن أن ما أفرزته الحرب اللبنانية من عداوات وخصومات لا يمكن محوه في زمن السلم حتى تحت شعار لمّ شمل المسيحيين. إلّا أنّ هذا الأمر سيفتح المجال للمزيدين في الوسط المسيحي والمعارضين أصلاً للتيار الذي قام بين عون وجعجع وما أثمر عنه من ترؤس عون للجمهورية. وستعود شعارات ضمّرت في السابق حول "ثورة الأرز"، خاصة في هذه المرحلة وسترتفع شعارات سلب القرار المسيحي و"هيمنة" حزب الله على القرار اللبناني والدعوات إلى "الحرية والاستقلال وتوحيد البندقية بيد الجيش وإرساء الاستراتيجية الدفاعية".

بالنسبة إلى التيار، ثمة انتقادات خارجية وداخلية له بالمصلحيّة وحتى الانتهازية في التحالفات وقد ظهرت اعتراضات كبيرة داخلية على طبيعة الترشيحات في المناطق كما التحالفات التي لم تتبلور في صيغتها النهائية بعد، وقد تمظهر هذا الأمر باعترافات داخلية وحتى استقالات.

من وجهة نظر القيادة، فإنها ماضية في خياراتها تحت شعار عودة حقوق المسيحيين وكونها أكثر دراية من القواعد بمصلحة التيار والمسيحيين. ويخوض التيار الانتخابات ترجمةً لشعار "التيار القوي" لتحقيق أكبر حضور نيابي للتيار في المجلس النيابي المقبل، وسيكون تيار المستقبل الحليف الأهم على هذا الصعيد.

لكن معترضين من الداخل يأخذون على القيادة "فوقيتها" والتخلي عن الكثير من المبادئ والقيم والأخلاقيات السياسية التي قامت عليها الحالة العونية منذ العام ١٩٨٨.

ويستند القواتيون إلى هذه الاعتراضات وثمة حديث أن هناك مبالغة في الحديث عن القوة الذاتية ورسم نتائج خيالية في الانتخابات، فهذا الأمر سيؤدي إلى إخفاق في النهاية مهما كانت نتائج نجاح التيار. وما يجب على التيار الاعتراف به هو أن القوة الذاتية للتيار تقف على مساحة شعبية كبرى، ولكنها غير قادرة على إدارة انتخابات وحدها، ولا على التحكم ببعض الدوائر، من دون الاستعانة بصديق يرفدها.

كما أن لا معايير في اختيار المرشحين، الذين أتوا من كل حدبٍ وصوبٍ وأدى المال السياسي دوراً كبيراً على هذا الصعيد، لخدمة هدف تجميع كتلة نيابية كبرى بأية طريقة. في الوقت الذي يؤكد فيه جعجع أنه رشّح قواتيين، ولم تفتح القوات بازاراً ولم تذهب إلى تحالفات هجينة. هنا بالذات يطول حديث أخصام التيار ويتقاطعون مع كلام داخلي في التيار حول عدم ثبات الموقف السياسي، والمصلحية في إجراء التحالفات، ويلقي هؤلاء المسؤولية على الرئيس ميشال عون في طريقة غير مباشرة تحت عنوان اتهام رئيس التيار جبران باسيل كونهم لا يستطيعون توجيه اتهام علني ومباشر إلى رئيس الجمهورية.

بالنسبة إلى القوات اللبنانية، يجدر التذكير أنه بعد عودة رئيس الحكومة سعد الحريري من زيارته الأخيرة إلى السعودية، ظهر حديث عن أن الرياض أبلغت رئيس الحكومة ضرورة مراعاة القوات في التحالفات الانتخابية، لا سيما أن موفدها إلى لبنان، المستشار في الديوان الملكي نزار العلولا، كان قد أظهر حرصاً على الحزب خلال زيارته إلى بيروت في الشهر الماضي.

لكن الرياض تركت هامشاً للحريري لكي يتحرك، ولم يكن الأمر بمثابة تطور دراماتيكي سريع لكي يجتمع الرجلان ويعلنان التحالف الانتخابي. لذا، كان من الطبيعي أن لا تحقق الإتصالات، التي تولّاهما بشكلٍ شخصي كل من وزير الثقافة غطاس خوري ووزير الإعلام ملحم الرياشي، الوصول إلى إتفاق إلا في دوائر محدودة، وسيكون ذلك أيضاً "على القطعة"، على أن

يتمّ بحث العلاقة بين الطرفين جدّياً بعد الانتخابات مع إنطلاق عملية تشكيل الحكومة التي ستلي هذا الإستحقاق.

من هنا، كان ما اتفق عليه الجانبان عبارة عن تفاهم "الحدّ الأدنى"، للحفاظ على شعرة معاوية، تمهيداً لمحاولة إعادة حميميّة العلاقة بعد أن تهدأ النفوس.

وحتى ذلك الحين، بات كل طرف يرمي بكرة المسؤولية على الفريق الآخر في وصول النتائج إلى ما وصلت إليه. ولا يزال المستقبليون يتّهمون في مجالسهم الخاصة جعجع بطعن الحريري والرهان على استبداله، بينما تعتبر القوات أن الحريري هو الذي أوصل الأمور إلى هنا وتطالب بالدليل على اتهاماته لجعجع.

على أن واقع الأمور يشير إلى أن الحريري قد بات فعلياً في مقلب مخاصم للقوات وأصبح على حلف كبير، أقلّه انتخابياً، مع عون وقد تموضع معه انتخابياً في أماكن عدّة حيث توجد القوات.

ويشعر القواتيون بمرارة نتيجة تخليّ عون عنهم ومن ثم ذهاب الحريري في طريق مخاصم لهم، في الوقت الذي يتعرّز الحلف الوثيق بين عون والحريري على حساب جعجع. ويقول هؤلاء أن التيار، الذي كانت القوات أول من انفتحت عليه قبيل انتخابات الرئاسة، وقد تمخّض هذا الأمر عن تفاهم معراب، تخلى عن القوات لا بل إتّهم يشيرون إلى أن جعجع هو من أقنع الحريري بصوابية خيار عون الذي اغتتم الفرصة ليبنى الخطوط مع الحريري بمعزل عن القوات، التي كانت تمّني النفس بتحالف ثلاثي يجمعها بالمستقب و"التيار الوطني الحر"، يكتسح الانتخابات، وهذا ما يفسّر خيبتها.

من هنا، يمكن القول أن التفاهم بين عون والحريري، والذي بدأ مع انتخاب عون رئيساً ومن ثم تعرّز مع تشكيل الحكومة الحريرية، يتخطى الانتخابات وأبعادها، ويصل إلى شراكة كاملة في العهد الذي يعلم الحريري تماماً أنّه الكفيل في إعادته إلى رئاسة الحكومة مهما كانت نتيجته في الانتخابات التي، وإن كانت ستكرّسه على رأس الطائفة السنيّة، إلاّ أنّها ستؤسس إلى

تراجع لتيار المستقبل مهما كانت النتائج رغم كل ما يُحكى عن التحسّن الكبير الذي طرأ على واقعه الشعبي خلال الأشهر الأخيرة مع تقديمه استقالته.

## الموضوع الفلسطيني

في هذه الأثناء، استمرّت الأنباء السيئة في موضوع التضييق الدولي، الأميركي تحديداً، على اللاجئين الفلسطينيين من باب تخفيضات الأونروا، وهي قضية من شأن تفاعلها أن يأتي بنتائج خطيرة على قضية اللاجئين، خاصة في ظلّ التحضيرات القائمة لمحاولة تمرير ما يُسمّى بصفقة القرن.

وعُلم من مصادر فلسطينية أن المدير العام للأونروا في لبنان، كلاوديو كوردوني، قد أطلع مسؤولي الفصائل والقوى الفلسطينية في لبنان على الوضع العام للأونروا خلال العام الحالي. وكشف عن مخطّط عمل الأونروا لما تبقى من العام ٢٠١٨، ومهد الطريق للمزيد من التخفيضات على الميزانية وتناول عدداً من المواضيع، قد تكون متواضعة لكن الفلسطينيين يولونها أهمية كبيرة، كإلغاء عدد من المدارس ودمج بعضها البعض، لتعويض النقص في طاقم العاملين.

وقال، حول القطاع الصحي، إن العيادات سيتمّ تشغيلها لعدد أيام أقلّ للاستفادة من الطواقم الطبيّة في أكثر من عيادة، وأكد أنّ ثمة تدابير أخرى ستلجأ إليها الوكالة "مضطرة" تتعلّق بالقطاع الصحي، على أن تتمّ مناقشتها مع "المجتمع الفلسطيني" خلال الأسابيع المقبلة. وأكد أنّ الوكالة تقوم بزيادة المراقبة والتدقيق على عمليات الاستشفاء من دون تنقيصها أو قطع الخدمات، بل تشديد المراقبة لمنع أي تجاوزات.

وقد تمّ سؤال المسؤول الدولي حول تفاصيل عدّة في الموضوع الصحي الذي يخشى منه الفلسطينيون، فسأل مثلاً حول مشروع الولادات الطبيعية، فكان ردّه أنّه "كان يموّل من مشاريع

خاصة، وليس جزءاً من الموازنة العامة، وابتداءً من نهاية شهر آذار لن تتمكن الوكالة من تغطية الولادات الطبيعية لأن تمويل المشروع انتهى".

ومن الأخبار السيئة التي سمعها الفلسطينيون أيضاً كانت الإجابة عن سؤال حول صندوق الإستشفاء الخاص بالحالات الصعبة، فقال أن الوكالة كانت تغطي فرق ١٠ في المئة لحالات الشؤون الاجتماعية لكي لا يدفع المريض أي مساهمة، لكن هذه النسبة لن تتمكن الوكالة من تغطيتها بعد الآن.

وعلى صعيد خدمات التعليم، قالتها كان لدى الوكالة ٧٥ أستاذا لتقديم دعم إضافي للصف الثالث، وهذا التمويل متوفر حتى نهاية العام الدراسي الحالي، ولكن لن يكون متوفراً مطلع العام الدراسي المقبل.

كما التقت الفصائل نائب المدير العام للأونروا في لبنان، كوين لويس، التي قالت أن "الإجراءات التي ستطال المدارس والعيادات سنركز فيها على الصفوف القليلة العدد، حيث هناك صفوف فيها ٧ طلاب، وسنستخدم الأساتذة في مدارس في حاجة إلى مدرسين، ولن نغلق مدارس كبيرة، ولن نقوم بتجاوز ٥٠ طالب في الصف"، مؤكدة أن "العيادات لن تغلق في أماكن مكتظة، ولن يتم تطبيق أي قرار إلا بعد مناقشته مع ممثلي المجتمع المحلي واللجان الشعبية في كل مخيم".

وحاول كوردوني طمأنة الفصائل عبر قوله ان "هناك الكثير من المشاريع التي لن تتأثر بالأزمة المالية الحالية، ومنها مشروع نهر البارد، حيث الأموال مؤمنة حتى الربع الأول من العام المقبل، وأشار إلى أن هناك "تمويل أميركي لمدرسة في منطقة صيدا، ومشروع بئر بتمويل ياباني في مخيم الجليل، وتأمين إعادة إعمار في مخيم عين الحلو".

وحاول إعطاء حقن تديرية للفلسطينيين كتشديده على التزام الوكالة بإتمام العام الدراسي الحالي من دون أية مشاكل، وكشفه أن "وكالة الأونروا تمكنت من المحافظة على ٥٠ عامل

صحي وتجديد عقودهم لمدة سنة بتمويل ألماني، وسيتم دمج الفترتين في مدارس الوكالة لتحسين المباني المدرسية".

وفي محاولة لطمأنة جديدة غير مُجدية، أكد "حصول الأونروا على بعض التمويل للأجئين الفلسطينيين من سوريا، لبضعة أشهر إضافية".

وقال إن الوكالة حصلت على ١٠٠ مليون دولار من مؤتمر دعم الأونروا الذي عقد في روما، من بينها ٥٠ مليون دولار من قطر، و ١٥ مليون دولار من صندوق الطوارئ الدولي من الأمم المتحدة، و ١٠ ملايين دولار من كندا وتركيا والنرويج ودول أخرى، مشيراً إلى أن هذه الأموال جديدة وإضافية وتُقلص العجز، "لكننا لا زلنا لا نعرف كيف ستخصص ضمن الموازنة".

وأكد أن "المفوض العام لوكالة الأونروا، بيير كرينبول، سيقوم بالمتابعة مع الدول التي أبدت التزامها من دون تحديد المبالغ"، مضيفاً: "قد تسمعون بعدد من الدول تعلن تقديم مساهمات، لكنها لا تكون أموالاً جديدة".

وشدّد على أن "الأونروا تعمل بنفس طویل لتدبير مصادر تمويل أكثر استدامة يمكن الركون إليها في بعض السنوات، مع منظمة المؤتمر الإسلامي ومع البنك الدولي، لكن ذلك يستلزم وقتاً ولن تظهر ثمارها العام الحالي".

وتابع محاولة طمأنة الفصائل عبر قوله أن الوكالة ستتابع المناصرة لحق العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان، "وسندفع بهذا الإتجاه الذي يتماشى مع الرؤية الموحدة الذي أصدرتها الحكومة اللبنانية، وسنقوم بدعم إزالة القيود المفروضة على عملها".

وكان لافتاً في ختام الاجتماع أن كوردوني طلب من الفصائل والقوى الفلسطينية شرح التدابير التي تتخذها الوكالة وضمان عدم إساءة فهمها!

وعُلم أن كلام المسؤول الدولي أثار المزيد من المخاوف الفلسطينية، وقد جاء هذا الكلام، وإن اتّخذ صبغة تطمينية، ليشير إلى أن على الفصائل الفلسطينية التوحّد أولاً وراء خطة عمل مُجدية لمواجهة هذا الأمر، ومن ثم التنسيق الجدي مع لبنان في سبيل محاولة تفويت الفرصة على الوكالة الدولية التي تجهد للتخلّص من مسؤولياتها شيئاً فشيئاً.

لكن، إذا أردنا التحدّث بصراحة، لا يبدو في الأفق أن في إمكان الفلسطينيين التصدي لهذه المؤامرة، كما أن الوضع العربي والإسلامي، بما يعترّيه من انقسام، لا بل تأمر، ليس من شأنه مقاومة هذه المؤامرة، لا بل أكثر من ذلك، يبدو أن دولاً عربية وإسلامية كبيرة تدفع في هذا الاتجاه، وإذا كان الأمر مقتصرًا على دول قليلة اليوم، فمن شأن النقل الذي تتمتع به هذه الدول أن يدفع بدولاً أخرى للحدو حذوها، مستفيدة من الانقسام الفلسطيني، ومن المؤامرات التي تتعرّض لها البلدان العربية، وعلى رأس تلك البلدان سوريا، كما من الحصار الكبير الذي تتعرّض له حركات المقاومة في فلسطين وفي لبنان.

ويبدو أن على مواجهي هذه المؤامرة الرهان على كسب الوقت وعلى عجز الإدارة الاميركية وإسرائيل على تغيير مقاليد الأمور في الوقت الحالي ناهيك عن عدم قدرتهما على شن حرب يكون في استطاعتها تغيير موازين الأمور، علماً أن أية حرب كهذه، من شأنها أن تجعل الكفة تميل نحو محور المقاومة الذي يخرج رويداً رويداً من حروب المنطقة محققاً نجاحاً تلو الآخر، سيتمظهر في شكل أكبر في حال أقدمت إسرائيل على ارتكاب حماقة العدوان.